



الرباط، في 11 أغسطس 2003

المملكة المغربية

وزارة العدل

مديرية الشؤون الجنائية والعفو

دورية عدد: 63 س 3

من وزير العدل

إلى

السادة:

- الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

- وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول تضمين أرقام بطائق التعريف الوطنية في الأوامر بالإيداع.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

لقد أثار انتباهي أن الأوامر بإيداع المشتبه فيهم بالمؤسسات السجنية الصادرة عن السادة قضاة النيابة العامة أو قضاة التحقيق لا تتضمن رقم بطاقة التعريف الوطنية للمودع بالسجن، الأمر الذي ينتج عنه في بعض الأحيان صعوبات في تحديد الهوية.

لذا يشرفني أن أطلب منكم العمل على تضمين أرقام بطائق التعريف الوطنية للمودعين بالسجن في الأوامر بالإيداع الصادرة عنكم الموجهة إلى المؤسسات السجنية والتنسيق مع السادة قضاة التحقيق التابعين لدائرة نفوذكم قصد العمل على نهج نفس الأسلوب أثناء اتخاذهم لقرارات الإيداع بالسجن.

ونظرا لما للأمر من أهمية قصوى، فإني أطلب منكم الحرص على تنفيذ هذه التعليمات، وإخباري عند الاقتضاء بالصعوبات التي قد تعترضكم أثناء تطبيقها. والسلام.

وزير العدل

محمد بوزيع